Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 160-20
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.10

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

Study and analyze the impact of international exchange on economic performance for Mauritania for the period (2000-2020)

Barzan Ibrahim Nayef Al-Obaidi*, Fatima Murad
college of Economics and Management, University of Sousse

Keywords:
International Trade Exchange, Economic Performance.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 18 Apr. 2023
Accepted 27 Apr. 2023
Available online 30 Aug. 2023

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Barzan Ibrahim Nayef Al-Obaidi
college of Economics and Management, University of Sousse

Abstract: This research is supposed to reveal the trends in the development of Mauritania's trade exchange during the study period, as well as exports and imports as having an impact on the economic performance of this country, This research aims to analyze the indicators of international trade exchange for Mauritania and its effects on its economic performance, This research used data on trade exchange and gross domestic product for the country of Mauritania, reports to the World Bank, for the period (2000-2020), The research reached several results, the most important of which is that the development in the mining sector, gold mines and fishing has a positive impact on economic performance and exports, The Mauritanian economy was affected by external shocks such as the global financial crisis and the rise in oil prices globally, as well as the political unrest taking place in Mauritania and the vulnerability to climatic conditions such as drought, The Mauritanian economy witnessed commercial openness due to the increasing dependence on imports, as well as the signing of a trade agreement and a fishing agreement with other countries, The research recommended that Mauritania draw up development plans to develop its economy to reduce dependence on international organizations, and to carry out economic reforms such as interest in the mining, gold and fishing sectors, and to develop and increase the production of agricultural crops.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 160-172
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.10

دراسة وتحليل تأثير التبادل الدولي في الأداء الاقتصادي لموريتانيا للمدة (2000-2020)

برزان إبراهيم نايف العبيدي **فاطمة مراد**
كلية العلوم الاقتصادية والتصرف، جامعة سوسة

المستخلص

يفترض هذا البحث الكشف عن اتجاهات تطور التبادل التجاري لموريتانيا خلال مدة الدراسة، فضلا عن الصادرات والاستيرادات بانها ذات تأثير في الأداء الاقتصادي لهذه الدولة، ويهدف هذا البحث إلى تحليل مؤشرات التبادل التجاري الدولي لموريتانيا وتأثيراتها في الأداء الاقتصادي لها، وقد استخدم هذا البحث بيانات التبادل التجاري والناتج المحلي الإجمالي لدولة موريتانيا بحسب التقارير الاقتصادية للبنك الدولي وللمدة (2000- 2020)، وتوصل البحث إلى نتائج عدة وأهمها أن التطور في قطاع التعدين ومناجم الذهب والصيد لها أثر إيجابي على الأداء الاقتصادي وعلى الصادرات، وتأثر الاقتصاد الموريتاني بالصدمات الخارجية مثل الأزمة المالية العالمية وارتفاع أسعار النفط عالمياً وكذلك تأثر بالاضطرابات السياسية الحاصلة بموريتانيا والتأثر بالظروف المناخية كالجفاف، وشهد الاقتصاد الموريتاني انفتاحاً تجارياً بسبب الاعتماد المتزايد على الاستيرادات وكذلك توقيعه لاتفاقية تجارية واتفاقية صيد مع الدول، وأوصى البحث بأن توضع موريتانيا خطط تنموية تطور من اقتصادها لتقلل الاعتماد على المنظمات الدولية، وأن تقوم بإصلاحات اقتصادية كالاهتمام بقطاع التعدين والذهب والصيد وتطوير وزيادة انتاج المحاصيل الزراعية.

الكلمات المفتاحية: التبادل التجاري الدولي، الأداء الاقتصادي.

المقدمة

يعد التبادل الدولي وفق ما أوضحته الدراسات والادبيات الاقتصادية ماكنة محركة للأداء الاقتصادي في جانبيه، الصادرات بتصدير الفائض السلعي إلى بلدان العالم المختلفة، والاستيرادات السلعية الرأسمالية والوسطية التي تساهم في تحقيق الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، والاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة التي تستخدم لسد حاجة الطلب المحلي المتزايد لمعظم دول العام ومنها دولة موريتانيا.

أهمية البحث:

تتجسد أهمية البحث بالتركيز على تحليل اتجاهات تطور التبادل التجاري الدولي وتأثيراتها في الأداء الاقتصادي لدولة موريتانيا.

فرضية البحث:

الكشف عن اتجاهات تطور التبادل التجاري لموريتانيا خلال مدة البحث، فضلا عن الصادرات والاستيرادات بانها ذات تأثير في الأداء الاقتصادي لهذه الدولة.

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث بعدم التنوع النسبي في الهيكل السلعي للتبادل الدولي لدولة موريتانيا على الرغم من امتلاكها موارد اقتصادية مختلفة، مما يضطرها الى التبادل التجاري الدولي للحصول

على السلع والخدمات التي تحتاجها فضلا عن توجيه الفائض الإنتاجي لديها الى الخارج والحصول على الإيرادات لتوجيهها إلى تطوير اقتصاداتها المحلية والتأثير في أدائها الاقتصادي.

هدف البحث:

تحليل مؤشرات التبادل التجاري الدولي لموريتانيا وتأثيراتها في الأداء الاقتصادي لها.

الدراسات السابقة:

أولاً. الدراسات العراقية:

1. دراسة (حسين، وعلي)، 2018، أثر الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري في العراق للمدة 2005-2015

تهدف الدراسة إلى توضيح أثر الصادرات على مؤشرين من مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي والخارجي، وتم استخدام أدوات التحليل القياسي وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- ❖ المؤشر الداخلي: أن زيادة الصادرات بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى فأنه يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.364) مليار دولار.
- ❖ المؤشر الخارجي: أن زيادة الصادرات بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى فأنه يساهم في زيادة الفائض في الميزان التجاري بمقدار (0.462) مليار دولار.

2. دراسة (نايف)، 2019، أثر التبادل الدولي على النمو الاقتصادي لبلدان مختارة للمدة 1990-2016

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في الأداء الاقتصادي لبلدان مختارة باستخدام التحليل الوصفي والقياسي، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- ❖ إن نمو الميزان التجاري لكل من الولايات المتحدة الامريكية والبرازيل والكويت يؤثر عكسيا وغير معنويا مع نمو الناتج المحلي الإجمالي ويؤثر طرديا ومعنويا لكل من المانيا وماليزيا.
- ❖ ان نمو السكان ونمو نصيب الفرد يرتبط بعلاقة طردية ومعنوية مع نمو الناتج المحلي الإجمالي ما عدا الكويت فأنها تتأثر بعلاقة عكسية ومعنوية.
- ❖ معدل البطالة فيرتبط بعلاقة طردية وغير معنوية مع الناتج المحلي الإجمالي لكل من المانيا وماليزيا والبرازيل، بينما يرتبط بعلاقة عكسية ومعنوية لكل من الولايات المتحدة الامريكية وماليزيا والكويت، وعكسية ومعنوية للبرازيل وألمانيا.

ثانياً: الدراسات العربية:

1. دراسة (الزيد، والنويصر)، 2020، أثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وتوصلت إلى النتائج الآتية:

- ❖ وجود تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية إحصائية للتجارة الخارجية في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.
- ❖ إن الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية يظهر بعد السنة الأولى.
- ❖ وجود أثر ضعيف ذو دلالة معنوية إحصائية للاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة.

2. دراسة (أمينة، وفيصل)، 2019، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر

تهدف هذه الدراسة الى معرفة تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر، وكانت النتائج التي توصل إليها هي عدم وجود سببية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والصادرات.

ثالثاً. الدراسات الأجنبية:

1. Study (Velnampy.T & Achchuthan,S), 2013, Export, Import and Economic Growth ; Evidence from Srilanka

أهداف الدراسة:

- ❖ الهدف الرئيسي هو معرفة تأثير الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي.
- ❖ - اقتراح واضعي السياسات في القطاع الخارجي لصياغة السياسة الاقتصادية المناسبة في الدول النامية.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- ❖ إن لكل من الاستيراد والتصدير تأثير كبير على النمو الاقتصادي.
- ❖ هناك علاقة ايجابية قوية بين الاستيراد والتصدير والتي تتجاوز.98%

2. 2- Study (Topxhiu & Krasniqi), 2011, Foreign Trade and Economic Growth in Kosovo: Trends and Some Features

الهدف من هذه الدراسة هو تحليل الاتجاهات في التجارة الخارجية لكوسوفو، وتوصلت الدراسة إلى أن البيانات التي تم تحليلها تؤدي إلى استنتاج مفاده أن كوسوفو تواجه تحدياً كبيراً مثل الميزان التجاري السلبي الكبير الملحوظ طوال فترة الدراسة.

المبحث الأول: الجانب النظري والفلسفي للتبادل الدولي والاداء الاقتصادي

يعد التبادل التجاري الدولي أحد أهم مجالات التفاعل بين الاقتصاد المحلي واقتصاديات العالم الخارجي لما تحتويه من تدفق السلع والخدمات من وإلى الدولة وما تطوره من روابط على مستوى الاقتصاد الكلي، وتلعب التجارة الدولية دوراً مهماً في دعم الاقتصاديات الوطنية في الدول المتقدمة والنامية من خلال توفير العملة الصعبة اللازمة لتمويل المستوردات الوسيطة والرأسمالية الضرورية لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والأداء الاقتصادي.

أولاً. المفاهيم الأساسية للتبادل الدولي: يمكن تعريف التبادل التجاري الدولي على أنه أنشطة الاستيراد والتصدير التي تقوم بها الدولة والتي تكون منظورة أو غير منظورة والتي تتم عملية تبادل السلع والخدمات من خلالها بين مختلف دول العالم بهدف تحقيق قدر كبير من المنافع المتبادلة لكلا الدولتين التي تقوم بينها مثل تلك الأنشطة المتبادلة (المشهداني، 2017: 11).

تعد مشكلة الندرة النسبية هي السبب الرئيسي لقيام التبادل التجاري الدولي وتتعدد الأسباب كما يأتي (بريهي وكشيش، 2017: 321):

1. اختلاف في إمكانيات الإنتاج والمستوى التكنولوجي: تختلف إمكانيات الإنتاج والمستوى التكنولوجي من دولة لأخرى، وكذلك سعي الدول إلى رفع مستويات المعيشة من خلال تصريف فائض الإنتاج وتحقيق ربح تجاري.
2. اختلاف تكاليف الإنتاج: ان تفاوت تكاليف الانتاج بين الدول دفع لقيام التبادل الدولي بينهما وبالذات الدول التي تمتلك اقتصاديات الحجم الكبير (السريتى، 2009: 8).

3. اختلاف ظروف الإنتاج: فهناك في بعض الدول مناطق تصلح لزراعة القهوة على سبيل المثال، فتقوم بالتركيز على انتاج هذه السلعة وتبادلها بسلع أخرى لا تنتجها كالقطن أو النفط (الوادي واخرون، 2007: 329).
4. التخصص الدولي: يعود التخصص الدولي في جانب منه الى عوامل جغرافية تتمثل في اختلاف ظروف الطقس والمناخ والتربة واختلاف الموارد الطبيعية وتوزيعها بين الدول وكما وضحنا البلدان لا تستطيع أن تعتمد على نفسها كلياً في إشباع حاجات الأفراد وذلك بسبب التوزيع غير العادل للثروات الطبيعية والمكتسبة بين دول العالم لذلك يجب على كل بلد التخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها طبيعتها وظروفها وامكانياتها الاقتصادية ان تنتجها بكفاءة عالية وبتكاليف نسبية أقل (جويد، 2013: 124).
5. اختلاف الميول والأذواق: إن من أهم العوامل التي تحدد الطلب على سلع الدول في التبادل التجاري الدولي هي الاختلاف في الميول والأذواق وكذلك تفضيلات المتبادلين والتي بدورها تؤدي إلى اختلاف كميات ونوعيات السلع المتبادلة وأسعارها فضلا عن شروط التبادل بين الدول (الخطيب وديباب، 1435: 282).

ثانياً. المفاهيم الأساسية والنظرية للأداء الاقتصادي: إن الأداء الاقتصادي[1] هو حالة زيادة في معدل الإنتاج لدولة ما خلال فترة زمنية محددة، ويعكس تغيرات الطاقة الإنتاجية الكمية ومدى الاستفادة من هذه الطاقة، فعندما تزداد نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية التي تتوفر في القطاعات الاقتصادية كافة تؤدي بدورها إلى الزيادة في معدلات الدخل القومي وبالعكس (الأمين وباشا، 1984: 255).

ولتحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية ولتطوير النشاط الاقتصادي لا بد من الاعتماد على الأسس التالية (دودين، 2011: 153):

1. أن يولد النمو الاقتصادي المنشود فرص عمل ويساهم في الحد من البطالة بين القوى العاملة.
2. تقليل الاعتماد على عائدات النفط للحد من آثار التقلبات السلبية على الأوضاع الاقتصادية.
3. تعظيم المزايا التي تتمتع بها القطاعات الاقتصادية الواعدة وتفعيل مصادر النمو غير التقليدية.
4. تقوية الشراكة مع الاقتصادات المزدهرة في العالم ودول الجوار والجهات المانحة لضمان تدفق رأس المال لتمويل الاستثمار الخاص والعام لتقوية النشاط الاقتصادي.

ثالثاً. العلاقة بين التبادل الدولي والأداء الاقتصادي: يعد التبادل التجاري الدولي وعلى المدى الطويل مصدراً للأداء الاقتصادي (نافزيجر،2018: 783). ويعتبر التبادل التجاري بمثابة رابطة اقتصادية من خلالها يتحقق تدفق السلع والخدمات سواء كان تصدير أو استيراد، وهناك العديد من الدراسات وضحت طبيعة العلاقة بين التبادل التجاري والأداء الاقتصادي، وهي أنه كلما ازدادت الصادرات زاد معها الأداء الاقتصادي، كما أن مستورداتها تزداد أيضاً (جماز، 2010: 120). وتساهم كل من الصادرات والاستيرادات من السلع الرأسمالية الوسيطة مساهمة فعالة في النشاط الاقتصادي، وأهمية هذه السلع تبرز في كون لها تأثير إيجابي في العملية الإنتاجية في السوق المحلية فضلاً عن كونها المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي (بهنام، 2013: 173).

عندما تقوم الدولة بعملية التنمية الاقتصادية فأنها تحتاج الى التبادل التجاري، وذلك لأنها تحتاج إلى تصريف وتسويق منتجاتها خارجياً وكذلك إلى استيراد مستلزمات الإنتاج والمعدات والسلع

[1] المتمثل بالنمو الاقتصادي

الرأسمالية التي تحتاجها في برامجها التنموية ولا يتم كل ذلك إلا من خلال الدخول في التعاملات التجارية الدولية (العويسات، 2003: 35).

المبحث الثاني: دراسة وتحليل اتجاهات تطور مؤشرات التبادل التجاري والناتج المحلي الاجمالي لموريتانيا للمدة (2000-2020)

تعتمد موريتانيا على الموارد الطبيعية مثل الحديد والذهب والنحاس والفوسفات وكذلك على صيد الأسماك وعلى الزراعة ولكن الزراعة لا تغطي إلا نصف من الحاجات الغذائية الموريتانية، وتستورد موريتانيا الآلات والمعدات والنفط ومشتقاته والمواد الاستهلاكية (ويكيبيديا، 2023)، من خلال الجدول رقم (1) يبين أن في عام 2000 بلغ الناتج المحلي الإجمالي (3409607675) دولار وحصل فائض في ميزان المدفوعات نتيجةً للإصلاحات التي اتخذتها موريتانيا في عام 1999، ثم انخفض الناتج المحلي الإجمالي عام 2001 ومع تحسن الاستثمار الأجنبي المباشر والذي اقر بقانون جديد للاستثمار انخفاضاً بسيطاً ليبلغ (3382348072) دولار مع ارتفاع في الصادرات والبالغ (997651665.1) دولار وكذلك في والاستيرادات والبالغ (918062988.2) دولار وحصل عجز في ميزان المدفوعات، أما في المدة 2003-2005 حصلت زيادة في قيمة الاستيرادات نتيجةً لارتفاع أسعار النفط عالمياً تقابلها زيادة في الصادرات، وفي عام 2006 ارتفع الناتج المحلي الإجمالي وبلغ (4933482716) دولار وازدادت الصادرات لتصل الى (1681805119) دولار وانخفضت الاستيرادات الى (1840506089) دولار والتي في هذه السنة نسقت موريتانيا وصندوق النقد الدولي على الحد من الفقر وزيادة النمو والتي حققت فيه موريتانية تقدماً ملحوظاً، وفي عام 2008 ونتيجةً للاضطرابات السياسية في موريتانيا والمتمثلة في الانقلاب الذي حصل في تلك الفترة وإيقاف كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لبرامجهما في موريتانيا فقد حصل تذبذب منخفض في الناتج المحلي الإجمالي بلغ (4820309530) دولار وانخفضت الصادرات أيضاً بشكل متذبذب إلى (1561369141) دولار وازدادت الاستيرادات بلغت (2320722240) دولار والتأثر بالأزمة المالية العالمية، ثم في عام 2009 عاودت تلك المنظمات دعمها لموريتانيا بعد تحسن الوضع السياسي، أما في عام 2010 بلغ الناتج المحلي الإجمالي (4951454244) دولار وازدادت الصادرات لتصل الى (1647732467) دولار نتيجةً للنشاط القوي الذي شهده القطاع المعدني في عموم موريتانيا وفتح مناجم جديدة للذهب والفوسفات والنحاس وغيرها من المعادن والتطور الحاصل في الثورة السمكية وسجلت الاستيرادات ارتفاعاً ملحوظاً بلغت (2584997996) دولار وذلك لزيادة الحاجة الى النفط ومشتقاته وكذلك لاستيراد الاعلاف للأغنام والمواشي بعد أن تأثرت الثروة الحيوانية والزراعة بالجفاف الذي أصاب موريتانيا، وكما في الجدول رقم (1):

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 160-172
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.10

الجدول (1): بيانات تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في موريتانيا

الاعوام	الناتج المحلي الإجمالي[2]	الصادرات[3]	الاستيرادات[4]
2000	3409607675	946437113.1	918062988.2
2001	3382348072	997651665.1	1006534897
2002	3429074668	924492691.1	952049164.9
2003	3666650204	726576049.5	1199013048
2004	3840183882	919614770.3	1803248972
2005	4169145065	919859247.9	2279282044
2006	4933482716	1681805119	1840506089
2007	4836321585	1588193473	2072438984
2008	4820309530	1561369141	2320722240
2009	4825027450	1597030435	2177472741
2010	4951454244	1647732467	2584997996
2011	5158067699	1648355006	2951993516
2012	5388634005	1746426742	3859459461
2013	5612306136	1767010832	3678631643
2014	5852222305	1814974813	3128481534
2015	6166857629	1862091588	2907774616
2016	6244616105	1853818624	2822679505
2017	6636187612	1985479996	3238986030
2018	6952878007	2020774078	4442834511
2019	7321146741	2359186986	4971992313
2020	7252436597	2156115046	5076951523

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

من خلال الجدول رقم (1) أن في المدة 2011-2015 حصل تطوراً كبيراً في الثروة السمكية وتزداد العائدات من الأسماك في كل عام حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي في هذه الأعوام زيادة ملحوظة مع ارتفاع في الصادرات تقابلها زيادة في الاستيرادات بسبب ارتفاع أسعار النفط عالمياً في عامي 2011 و2012 ثم انخفضت الاستيرادات في الأعوام 2013 و2014 و2015 منخفضاً معها العجز في ميزان المدفوعات، وفي عام 2016 ارتفع الناتج المحلي الاجمالي إلى (6244616105) دولار وحصل تذبذب متمثل بانخفاض بسيط في الصادرات قد بلغ (1853818624) دولار وانخفضت الاستيرادات الى (2822679505) دولار وانخفض العجز في ميزان المدفوعات نتيجةً لتطور المناجم في موريتانيا لإنتاج الذهب، وتلتها الأعوام 2017 و2018 و2019 زيادة في الناتج

[2] بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010.
[3] صادرات السلع والخدمات (ميزان المدفوعات، بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010).
[4] استيرادات السلع والخدمات (ميزان المدفوعات، بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010).

المحلي الإجمالي نتيجة للتطور الحاصل في انتاج الذهب وفي عام 2019 بلغ الناتج المحلي الإجمالي اعلى قيمة له وهي (7321146741) دولار وارتفاع الصادرات بلغت (2359186986) دولار وارتفاع كبير في الاستيرادات النفطية والسلع الاستهلاكية بلغت (4971992313) دولار، وفي عام 2020 ونتيجة لتأثير جائحة كورونا فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً بسيطاً بلغ (7252436597) دولار وانخفضت الصادرات الى (2156115046) دولار وارتفعت الاستيرادات الى (5076951523) دولار مرتفعاً العجز في ميزان المدفوعات. والشكل رقم (1) يوضح تطور مؤشرات التبادل التجاري والناتج المحلي الاجمالي في موريتانيا.

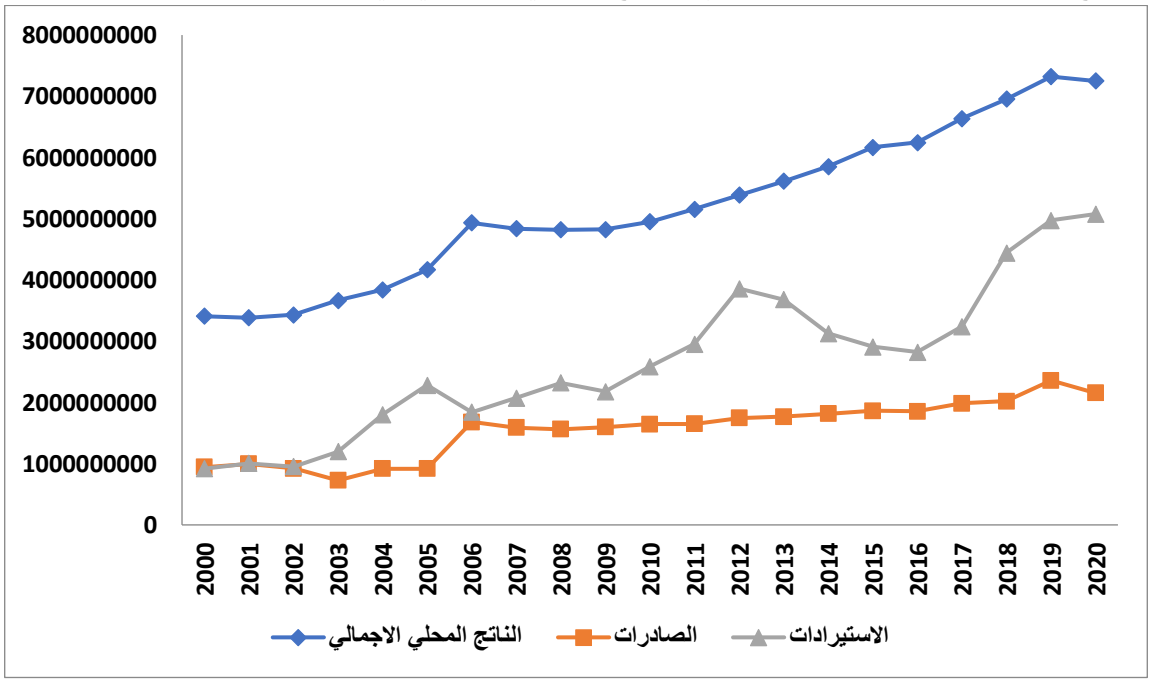

الشكل (1): يوضح تطور مؤشرات التبادل التجاري والناتج المحلي الاجمالي في موريتانيا
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1).

المبحث الثالث: دراسة وتحليل الانفتاح التجاري في موريتانيا للمدة (2000-2020)

يوضح الجدول رقم (2) هناك تفاوت في نسبة الانفتاح التجاري لموريتانيا، ففي عام 2000 بلغ الانفتاح التجاري (54%)، ثم ازداد في عام 2001 ليبلغ (59%) نتيجةً لارتفاع الاستيرادات وزيادة نسبة تكوينها للناتج المحلي الإجمالي، وفي عام 2004 ارتفعت نسبة مؤشر الانفتاح التجاري إلى (70%) وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط عالمياً وارتفاع قيمة الاستيرادات، وتلتها في عام 2005 ارتفاعاً ملحوظاً حيث بلغ (76%)، أما في عام 2008 ونتيجةً للاضطرابات السياسية الحاصلة في موريتانيا فقد ارتفعت نسبة الانفتاح التجاري إلى (80%) وارتفاع نسبة الاستيرادات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الموريتاني وزيادة الاعتماد على الاستيرادات لسد الحاجات الداخلية الموريتانية وكان للازمة المالية العالمية أيضاً لها تأثير واضح على الانفتاح التجاري لموريتانيا، وفي عام 2010 بلغ الانفتاح التجاري (85%) وذلك لتطوير القطاع المعدني والثورة السمكية وزيادة استيراد النفط ومشتقاته مما أدى الى زيادة تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالاعتماد على التبادل التجاري بشقيه وبالأخص الاستيرادات، وفي عام 2012 بلغ الانفتاح التجاري أعلى قيمة له والتي بلغت (104%) حيث إن نسبة الاستيرادات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي عالية جداً وذلك لارتفاع أسعار النفط

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 160-172
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.10

عالمياً وفي هذا العام صادق البرلمان الأوروبي على اتفاقية صيد مع موريتانيا، ثم انخفض الانفتاح التجاري في عام 2013 ليصل إلى (97%)، ثم انخفض في عام 2014 بلغ (84%) وتواصل بالانخفاض في الأعوام التي تلت حيث انخفض في عام 2016 إلى (74%)، ثم ارتفع الانفتاح التجاري في عام 2017 إلى (78%) وذلك لتوقيع موريتانيا اتفاقية تجارية[5] مع بعض دول افريقيا وزيادة الصادرات والاستيرادات وزيادة نسبة تكوين الناتج المحلي الإجمالي منها، وكما في الجدول رقم (2):

الجدول (2): تطور الانفتاح التجاري في موريتانيا

الاعوام	نسبة الصادرات من الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الاستيرادات من الناتج المحلي الاجمالي	الانفتاح التجاري
2000	%27	%27	%54
2001	%29	%30	%59
2002	%27	%27	%54
2003	%20	%32	%52
2004	%23	%47	%70
2005	%22	%54	%76
2006	%34	%37	%71
2007	%32	%43	%75
2008	%32	%48	%80
2009	%33	%45	%78
2010	%33	%52	%85
2011	%32	%57	%89
2012	%32	%72	%104
2013	%31	%66	%97
2014	%31	%53	%84
2015	%30	%47	%77
2016	%29	%45	%74
2017	%30	%48	%78
2018	%29	%63	%92
2019	%32	%68	%100
2020	%29	%70	%99

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (1).

من خلال الجدول رقم (2) في عام 2018 بلغ الانفتاح التجاري (92%) وفي عام 2019 بلغ (100%) وذلك لزيادة وتطوير انتاج الذهب وارتفاع الاستيرادات النفطية والسلع الاستهلاكية

[5] هذه الاتفاقية هي اتفاقية شراكة وقعتها موريتانيا مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا والبالغ عددها 15 دولة ونصت هذه الاتفاقية على حرية تنقل كل من الأشخاص والرساميل والبضائع والخدمات.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 160-172
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.10

لسد الحاجات الداخلية، ثم في عام 2020 سجل الانفتاح التجاري تذبذب بسيط منخفضاً نتيجةً للتأثر بجائحة كورونا. والشكل رقم (2) يوضح تطور الانفتاح التجاري في موريتانيا.

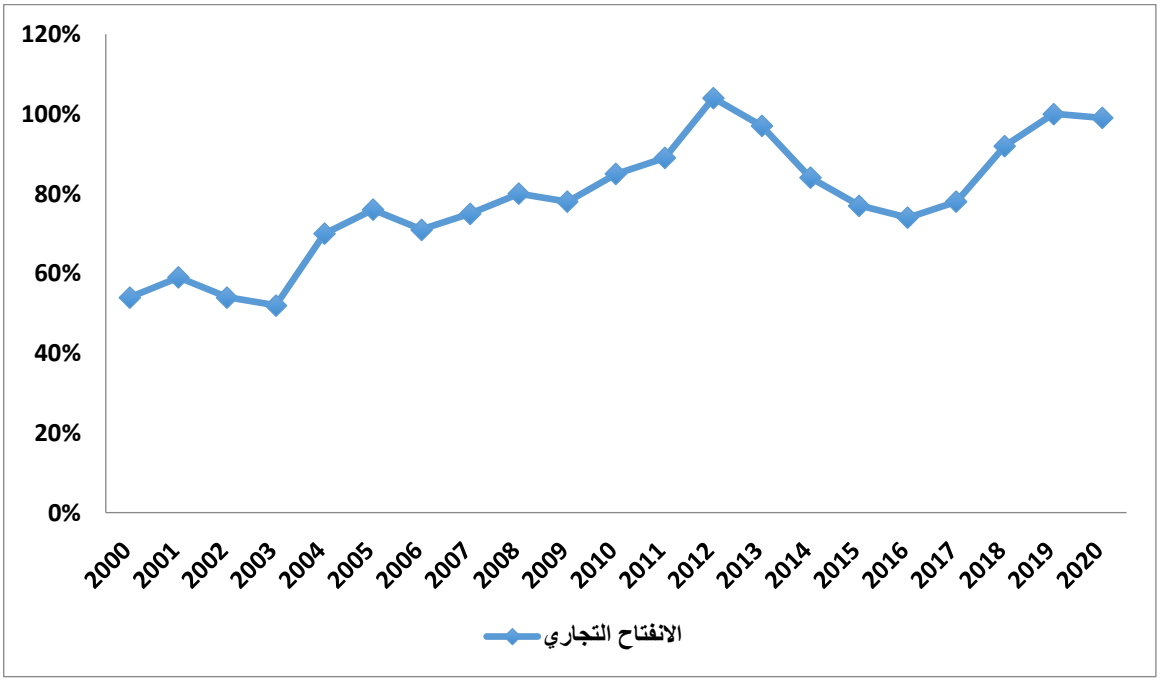

الشكل (2): يوضح تطور الانفتاح التجاري في موريتانيا

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (2).

الاستنتاجات والمقترحات

اولاً. الاستنتاجات:

1. شهد ميزان المدفوعات عجزاً واضحاً طيلة فترة الدراسة وذلك بسبب أن قيمة الاستيرادات تفوق قيمة الصادرات نتيجةً لزيادة الاستيرادات النفطية بالدرجة الأساس وبعض السلع الأخرى التي يحتاجها الداخل الموريتاني، ماعدا عام 2000 لم يحصل عجز بسبب اتباع موريتانيا حزمة من الإصلاحات الاقتصادية سبقتها بعام.
2. تأثرت موريتانيا بالدور الفعال للمنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في دعم خطط التنمية الاقتصادية لها والتي أدت إلى زيادة الأداء الاقتصادي وتأثره سلباً عندما أوقفت تلك المنظمات دعمها لموريتانيا.
3. ساهم التطور في قطاع التعدين ومناجم الذهب والصيد في موريتانيا إلى تطور الأداء الاقتصادي وكذلك إلى ارتفاع الصادرات وبالتالي إلى التقليل من عجز الحاصل في ميزان المدفوعات.
4. تأثر الاقتصاد الموريتاني بالصدمات الخارجية مثل الأزمة المالية العالمية وارتفاع أسعار النفط عالمياً على الناتج المحلي الإجمالي وعلى ميزان المدفوعات، وكذلك تأثر الاضطرابات السياسية سلباً على الاقتصاد الموريتاني، والظروف المناخية مثل الجفاف كان لها الأثر على الثروة الحيوانية والزراعة والتي أدت إلى زيادة الاستيرادات، فضلا عن جائحة كورونا كان لها أثر على الاقتصاد الموريتاني.
5. شهد الاقتصاد الموريتاني انفتاحاً تجارياً عالياً على الاقتصاد العالمي لأسباب عدة أهمها زيادة الاعتماد على الاستيرادات لسد الحاجات الداخلية وكذلك الاتفاقيات التجارية التي عقدتها موريتانيا مع الدول الافريقية واتفاقيات الصيد مع الدول الأوروبية.

ثانياً. المقترحات:

1. وضع خطط تنموية تساعد في تطوير الاقتصاد الموريتاني والتقليل من الاعتماد على الخارج وخاصةً الاعتماد على المنظمات الدولية.
2. تبني حزمة من الإصلاحات الاقتصادية وزيادة الصادرات كالاهتمام بالصناعة والتعدين وصيد الأسماك وتوفير جميع المستلزمات لتطويرها للنهوض بالاقتصاد الموريتاني وانهاء حالة العجز في ميزان المدفوعات.
3. الاهتمام بالزراعة وتطويرها من خلال استخدام أحدث التقنيات الحديثة بالري لتجنب حالات المناخ المتقلبة كالجفاف وغيرها، وذلك لما تؤديه الزراعة من دور فعال في سد حاجات الداخل الموريتاني وكذلك تساهم بالأثر الإيجابي على الثروة الحيوانية وبالتالي تساهم في ازدهار الأداء الاقتصادي الموريتاني.
4. تطوير وسائل البحث والتنقيب عن مناجم الذهب والعمل على زيادة انتاج وتصدير الذهب ولما له من أهمية كبيرة في رفع مستوى الأداء الاقتصادي الموريتاني.
5. بما إن موريتانيا تطل على البحر الأبيض المتوسط ضرورة أن تقوم بالاهتمام بقطاع السياحة والذي له دور رئيسي في انتعاش اقتصادها وبما فيها قطاع التبادل التجاري وبالتالي تأثر السياحة ايجاباً على الأداء الاقتصادي.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

أ. الكتب:

1. المشهداني، خالد احمد فرحان، 2017، التجارة الخارجية بمنظور علمي متقدم، مطبعة دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.
2. السريتى، السيد محمد احمد، 2009، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، مصر.
3. الوادي، محمود، وخريس، إبراهيم، والحواري، نضال، والعتيبي، ضرار، 2007، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، الأردن.
4. الخطيب، فاروق بن صالح، ودياب، عبد العزيز بن أحمد، 1435ه، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، نيل وفرات https://www.neelwafurat.com.
5. الأمين، عبد الوهاب، وباشا، زكريا عبد الحميد، 1984، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المعرفة، الطبعة الثانية، الكويت.
6. دودين، احمد يوسف، 2011، اساسيات التنمية الإدارية والاقتصادية في الوطن العربي (نظرياً وتطبيقاً)، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن.
7. نافزيجر، وأين، 2018، التنمية الاقتصادية، ترجمة هبة عز الدين حسين وياسر عز الدين حسين، دار حميثرا للنشر، الطبعة الأولى، مصر.
8. جماز، طارق علي جماز، 2010، نظرات وتأملات في التنمية الاقتصادية والبشرية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر.
9. العويسات، جمال الدين، 2003، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

ب. البحوث والدوريات المنشورة:

1. حسين، عبد الرزاق حمد، وعلي، زينة طارق، 2018، أثر الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري في العراق للمدة 2005-2015، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد 4، العدد 44.
2. الزيد، أروى عبد الله، والنويصر، ساره نصر، 2020 م، أثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي، و.ق/1/20.
3. أمينة، بلحنافي، وفيصل، مختاري، 2019، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 6، العدد1.
4. ريهي، فارس كريم، وكشيش، ميس عبد الأمير، 2017، الاختلال الهيكلي للميزان التجاري العراقي للمدة (1994-2014) دراسة تحليلية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد 101.
5. جويد، رائد فاضل، 2013، النظرية الحديثة في التجارة الخارجية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد 5، العدد 17.
6. بهنام، سمير حنا، 2013، أثر تطور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لدول جنوب وشرق أسيا للمدة 1990-2011، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 35، العدد 114.

ج. الرسائل والأطاريح الجامعية

1. نايف، يسرى سالم، 2019، أثر التبادل الدولي على النمو الاقتصادي لبلدان مختارة للمدة 1990-2016، أطروحة دكتوراه فلسفة في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.

د. التقارير الاقتصادية

1. بيانات البنك الدولي https://data.worldbank.org
2. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك الدولي لعام 2000.
3. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك الدولي لعام 2001.
4. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك الدولي لعام 2002.
5. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك الدولي لعام 2003.
6. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك الدولي لعام 2004.
7. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك الدولي لعام 2005.
8. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك الدولي لعام 2006.
9. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك الدولي لعام 2007.
10. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك الدولي لعام 2008.
11. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك الدولي لعام 2009.
12. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك الدولي لعام 2010.
13. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك الدولي لعام 2011.
14. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك الدولي لعام 2012.
15. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك الدولي لعام 2013.
16. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك الدولي لعام 2014.
17. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك الدولي لعام 2015.
18. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك الدولي لعام 2016.

19. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك الدولي لعام 2017.
20. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك الدولي لعام 2018.
21. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك الدولي لعام 2019.
22. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك الدولي لعام 2020.

ه. شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

1. ويكيبيديا، 2023، موريتانيا، تاريخ الاسترداد، 2023/1/15، من موقع ويكيبيديا: https://ar.wikipedia.org/wiki.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Velnampy.T & Achchuthan,S, 2013, Export, Import and Economic Growth: Evidence from Sri Lanka, Journal of Economics and Sustainable Development, Vol.4, No.9.
2. Topxhiu, Rahmije Mustafa, & Krasniqi, Florentina Xhelili, 2011, Foreign Trade and Economic Growth in Kosovo.
3. Trends and Some Features, International Journal of Economics and Management Sciences, Vol. 1, No. 5.